مجلة جامعة بنغازي العلمية

www.sjuob.uob.edu.ly

دور المصارف التجارية في تقويم مخاطر الائتمان وتخفيفها
دراسة حالات متعددة من وجهة نظر إدارات الائتمان والمخاطر

خالد زيدان الفضلي [1] * ووليد إبراهيم محمد البرغثي [2] وأمينة على محمود نتفة [3]

1 قسم المحاسبة – كلية الاقتصاد – جامعة بنغازي.
2 قسم المصارف والاستثمار-المعهد العالي للعلوم الإدارية والمالية بنغازي.
3 قسم التمويل والمصارف-كلية الاقتصاد جامعة بنغازي.

تاريخ الاستلام: 02 / 05 / 2021 تاريخ القبول: 29 / 05 / 2021

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المصارف في تقويم مخاطر الائتمان وتخفيفها، ولتحقيق هدف الدراسة اعتمدت الدراسة على مدخل دراسة حالات متعددة طريقة للبحث؛ حيث يعتبر هذا المدخل مثالياً لفهم الجوانب المختلفة للمشكلة قيد الدراسة، كما جمعت الدراسة بياناتها عن طريق إجراء المقابلات الشخصية مع مسؤولين بإدارتي المخاطر والائتمان وقد بلغ عدد المقابلات(15) مقابلة، كما بلغ عدد المصارف المشاركة في الدراسة(3) مصارف تجارية، واعتمدت الدراسة على الإحصاء الوصفي لتحليل البيانات، وأشارت نتائج الدراسة إلى المصارف المشاركة في الدراسة تُقَوّم المخاطر وتحللها حيث بلغت نسبتها 79% للمصارف ككل، في حين بلغت نسبة قيام المصارف بتخفيف المخاطر 24% للمصارف ككل؛ مما يعطي انطباعاً بأن المصارف غير قادرة على تخفيف مخاطر الائتمان، بل تُقَوّم فقط مخاطرها وتُحَلِّلها؛ ويمكن إرجاع هذا السبب إلي أن عملية تخفيف المخاطر تحتاج الي الكثير من الخطط والبرامج والأساليب الكمية التي ليست متوافرة حتى الآن في إدارات المخاطر والائتمان، وبذلك وفرت الدراسة دليلاً علمياً بأن المصارف ليس لها دور في تخفيف مخاطر الائتمان ويقتصر دورها فقط على عملية تقويم مخاطر الائتمان فقط .

وتوصي الدراسة بضرورة الاهتمام بعملية تخفيف المخاطر والعمل على توفير متطلباتها من قبل المصارف، وإجراء المزيد من الدراسات والأبحاث حول تقويم مخاطر الائتمان وتخفيفها، باستخدام منهجيات وطرق جمع بيانات أخرى قد تسهم في زيادة المعرفة حول هذا الموضوع.

الكلمات المفتاحية:
تقويم مخاطر الائتمان وتخفيفها، المصارف التجارية.

Abstract

The study aimed to identify the role of banks in assessing and mitigating credit risks. To achieve the aim of the study, the study relied on the approach of studying multiple cases as a method of research. This approach is ideal for understanding the different aspects of the problem under study. The study also collected its data by conducting personal interviews with officials in the risk and credit departments. The number of interviews was (15), and the number of banks participating in the study was (3) commercial banks. The study is based on descriptive statistics to analyze data, and the results of the study indicated that the banks participating in the study assess and analyze risks, as it reached 79% for banks as a whole, while the percentage of banks mitigating risks reached 24% for banks as a whole. This gives the impression that banks are unable to mitigate credit risks, but rather carry out an assessment and analysis of their risks. This reason can be attributed to the fact that the risk mitigation process requires many plans, programs and quantitative methods that are not yet available in risk and credit departments, and thus the study provided scientific evidence that banks have no role in mitigating credit risks and their role is limited only to the process of assessing credit risk only

The study recommends the need to pay attention to the risk mitigation process and work to meet its requirements by banks, and to conduct more studies and research on assessing and mitigating credit risks, using other methodologies and methods of collecting data that may contribute to increasing knowledge on this topic.

Keywords: credit risk assessment and mitigation, commercial banking.

1. مقدمة وطبيعة المشكلة:

ازداد الاهتمام في السنوات الأخيرة بدرجة المخاطر التي تتعرض لها المصارف لما لها من أثر مهم على العوائد التي تحققها، وكذلك على بقائها واستمرارها، كما أصبحت هذه المخاطر تشكل تحدياً للصناعة المصرفية؛ لما يترتب عليها من خسائر تؤثر على البيئة الداخلية والخارجية للمصرف.

وتعد مخاطر الائتمان من أهم المشاكل التي تواجه المصارف المتمثلة في عدم وفاء المقترضين بالأموال المقترضة أو الفوائد المستحقة عليهم في التواريخ المحددة لهما، ونظراً لأن أرباح هذه القروض تكون كبيرة إلا أن مخاطرها أيضاً عالية، وبالتالي يجب على المصارف الحد من هذه المخاطر حيث تضع إدارة المخاطر الائتمانية السياسات الائتمانية، وذلك بوضع الإجراءات الكفيلة لتحديد عناصر المخاطر الائتمانية، وتحديد طرق قياسها ومراقبتها والتحكم فيها والعمل على تخفيضها، لذلك أصبحت إدارة المخاطر الائتمانية أحد المهام الرئيسة للإدارة الرشيدة في المصارف التي تسعى إلى تخفيضها(الجبري، 2013).

وفي هذا السياق يشير قاسم (2017)، بأن المخاطر الائتمانية المصاحبة لا يمكن أن تصل إلى الصفر، ولكن هذا لا يعني بأي حال التسليم بهذه الحقيقة بشكل مطلق، بل يجب التعامل معها بشكل موضوعي وواقعي على أساس

* للمراسلات إلى: خالد زيدان الفضلي
البريد الإلكتروني:
khalid.zidan@uob.edu.ly

تخفيض هذه المخاطر إلى أدنى حد ممكن، وإخضاعها للمراجعة والتحليل .

كما يضيف الزبيدي(2002)، بأن الائتمان المصرفي يُعد من أهم النشاطات المصرفية التي تنعكس نتائج عملياتها على الحسابات المالية الإجمالية للمصارف في الربح أو الخسارة، والوظيفة الائتمانية من أكثر الأنشطة ربحية بالنسبة للمصرف، مما يستدعي من إدارات المصارف العمل على إدارة المخاطر بشكل عام، وإدارة مخاطر الائتمان بشكل خاص، وتشكل محفظة الائتمان حجماً لا يستهان به من أصول أي مصرف، وأمام ذلك يقع عليها مسؤولية التعامل مع هذه المخاطر .

على الرغم من أن منح القروض المصرفية يتم وفق أسس وسياسات ائتمانية تهدف إلى استقرار النشاط الاقتصادي والتقليل من حدة المخاطر الائتمانية مستقبلاً، إلا أنه واقعياً لا يكمن لأي مصرف أن يحقق تركيبة منتظمة ومستقرة لمحفظة قروضه (أبو عبيد،2003).

ومما سبق تتمثل مشكلة الدراسة في السؤال التالي:

كيف تتم عملية تقويم المخاطر وتخفيفها في المصارف التجارية؟

2. هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على تقويم مخاطر الائتمان وتخفيفها بالمصارف التجارية الليبية من خلال استخدام مدخل دراسة حالات متعددة.

3. أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة أهميتها من الاعتبارات التالية:

- تتمثل المساهمة العلمية (الفكرية) للدراسة بأنها تتناول مشكلة من أهم المشاكل التي تواجه القطاع المصرفي المتمثلة في تقويم مخاطر الائتمان وتخفيفها، كما تمثل إضافة إلى الدراسات التي تتعلق بالمخاطر المصرفية، بما تنتجه من تحليل ملائم لبيئية الأعمال المصرفية في مجال مخاطر الائتمان.
- بما أن هذه الدراسة تسعى إلى معرفة تقويم مخاطر الائتمان وتخفيفها بالمصارف التجارية الليبية، وبهذا فإنها تعد دراسة استكشافية قد ينبثق عنها دراسات وبحوث مستقبلية.

4. الدراسات السابقة:

1- دراسة (أبو كمال، 2007) : هدفت الدراسة إلى تقويم واقع إدارة مخاطر الائتمان في المصارف العاملة في فلسطين، ومساعدة المصارف على تطوير نظم إدارة مخاطر الائتمان وفقاً لإطار ومعايير وإرشادات الرقابية المصرفية الدولية ومتطلبات اتفاقية لجنة بازل (2)، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وكان من أهم نتائج البحث توفر عناصر الكفاءة في إدارة العملية الائتمانية في المصارف العاملة في فلسطين وفق متطلبات بازل، والالتزام بالضوابط والقواعد الإلزامية التي تضعها سلطة النقد ويمنح التدقيق الداخلي للمصارف بالاستقلالية حيث ترفع تقاريرهم لمجلس الإدارة مباشرة، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة العمل نحو تحسين إدارة المخاطر المصرفية، وأن تحافظ المصارف على توافق سياساتها الائتمانية مع التغيرات في الأوضاع الاقتصادية، وعلى وجود إدارة متخصصة لإدارة مخاطر الائتمان تعمل على تحديد مخاطر الائتمان وقياسها وتقويمها، وأساليب تخفيف هذه المخاطر ومواجهتها، وتعزيز الرقابة الداخلية والخارجية على العمليات المصرفية، وخصوصاً عمليات الائتمان، وزيادة الإفصاح والشفافية بالمعلومات المالية والغير مالية.

2- دراسة (عثمان، 2008): هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر استخدام تقنيات تخفيف مخاطر الائتمان على قيمة المصارف وتشمل: مبادئ الإقراض الجيد، وتجزئة السوق وتنويع المحفظة الائتمانية، والتأمين على الائتمان، والرقابة على الائتمان واستراتيجية المصرف، ودراسة أهمية إدراك المصارف التجارية الأردنية لمخاطر المحفظة الائتمانية التي تكون المحصلة النهائية لها مخاطر عدم السداد أو التعثر الائتماني، وأثر ذلك على قيمة المصارف من خلال العوائد المتحققة للمالكين وحملة الأسهم.

وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر موجب ما بين قيمة المصرف ومخففات مخاطر الائتمان، كما أظهرت الدراسة أهمية المحافظة على تركيبة المحفظة الائتمانية ونوعيتها، والتقليل من مخاطرها ضمن المستويات المقبولة، وذلك للمحافظة على قيمة المصرف. كما أكدت الدراسة أهمية استخدام تقنيات تخفيف مخاطر الائتمان من قبل المصارف التجارية الأردنية للحد من مخاطر المحفظة الائتمانية والتعثرات الائتمانية، وذلك لضمان عائد مقبول للمالكين وحملة الأسهم.

3- دراسة (الطاهر ومحمدين، 2013): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور تطبيق نظام الترميز الائتماني في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي، وكذلك دوره في تحقيق سلامة قرارات التمويل المصرفية والتعرف على الفوائد التي تعود على العميل والمصرف والاقتصاد الكلي للبلد والسلطة الرقابية والمواطن. وتحقيقاً لأهداف الدراسة فقد اعْتُمِدَ على اختبار الفرضيات التالية: نظام الترميز الائتماني يوفر المعلومات والبيانات الشاملة عن العميل، ويوفر معلومات وبيانات شاملة عن العملية الممولة، ويوفر معلومات ائتمانية تساعد في اتخاذ قرارات التمويل السليمة مما يُسْهِم في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن المعلومات الشاملة التي يوفرها نظام الترميز الائتماني عن عملاء الجهاز المصرفي، وعن العمليات الممولة بالجهاز المصرفي كلاهما تقلل من مخاطر الائتمان المصرفي، والمعلومات الائتمانية التي يوفرها نظام الترميز الائتماني تساعد في اتخاذ قرارات التمويل السليمة؛ مما يسهم في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي.

4- دراسة (Gizaw et al, 2015): هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر مخاطر الائتمان على ربحية المصارف التجارية في إثيوبيا للبيانات الثانوية، وتكونت عينة الدراسة من (8) مصارف تجارية لمدة (12) عاماً وجُمِعَتْ من تقارير المصارف المعنية للمصرف الوطني الإثيوبي، وحُلِّلَت البيانات باستخدام الإحصائيات الوصفية ونموذج الانحدار.

وتوصلت الدراسة إلى أن تدابير مخاطر الائتمان: القروض المتعثرة، ومخصصات خسائر القروض وكفاية رأس المال لها تأثير كبير على ربحية المصارف التجارية في إثيوبيا. وتشير الدراسة أيضا إلى الحاجة لتعزيز إدارة المخاطر الائتمانية للحفاظ على ربحية السائدة في المصارف التجارية في إثيوبيا.

5- دراسة (الفواز و آخرين، 2016): هدفت الدراسة إلى مقارنة عمليات إدارة مخاطر الائتمان بين المصارف التقليدية والإسلامية في الأردن، وقد استخدمت الدراسة التحليل الوصفي لتحديد الاختلافات في مختلف عمليات إدارة المخاطر الائتمانية، واستخدمت الدراسة(180) قائمة استبانة شملت إدارات مخاطر الائتمان لـ(13) مصرفاً تجارياً و (3) مصارف إسلامية في الأردن.

وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن المصارف الإسلامية أكثر حساسية لعملية إدارة مخاطر الائتمان، كما أن هناك فرقاً كبيراً بين المصارف الإسلامية والتقليدية في فهم مخاطر الائتمان وإدراكها وتقويم تلك المخاطر وتحليلها، وكذلك في ممارسات إدارة مخاطر الائتمان للتقليل المخاطر الائتمانية. وأوصت الدراسة بضرورة تهيئة بيئة مناسبة لإدارة تلك المخاطر في المصارف وخاصة التقليدية منها؛ وذلك بتوجيه مجالس الإدارة إلى تحفيز السياسة الائتمانية والاستراتيجية وكذلك الإدارة العليا لتنفيذ ذلك، وضرورة التأكد من سلامة عملية تقديم الائتمان ومنحه من خلال وضع معايير واضحة لمنح الائتمان، والحفاظ على إدارة ائتمان مناسبة للمحفظة الائتمانية في ضوء قياس السيطرة

الكافية على المخاطر ومراقبتها وضمانها.

6- دراسة (البقار وآخرين، 2018): هدفت الدراسة إلى معرفة مدى تطبيق المصارف التجارية الليبية لعناصر منح الائتمان الخمسة، المتمثلة في Cs5 (شخصية المقترض، ومقدرته، ورأسماله، والضمانات المقدمة، والظروف الاقتصادية للدولة) عند منح الائتمان، واعتمدت على وسيلة الاستبيان لجمع البيانات وتوصلت الدراسة من خلال اختبار فرضياتها بأن المصارف تعتمد على العناصر الخاصة بالشخصية والمقدرة وكفاية رأس المال والضمانات المقدمة بشكل أكبر لتجنب المخاطر، غير أنها لا تأخذ في الاعتبار مؤهلات العملاء طالبي القروض.

5. حدود الدراسة :

تقتصر الدراسة للتعرف على تقويم مخاطر الائتمان وتخفيفها بالمصارف التجارية الليبية، ولن تتعرض لقياس هذه المخاطر وتحليلها التي يمكن أن تكون ضمن أبحاث ودراسات مستقبلية أخرى.

6. الإطار النظري للدراسة:

اولاً: أهمية إدارة المخاطر المصرفيةوأهدافها :

"تعتمد استراتيجيات وسياسات إدارة المخاطر على نظريات وأسس عملية وأدوات لتحليل المخاطر لأن الركيزة الأهم في إدارة المخاطر هي المفاضلة بين العائد والمخاطر فالعائد يزداد مع زيادة الخطر، وهدف المصارف هو زيادة العائد لذا وجب على المصارف إدارة المخاطر المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالعائد فأصبحت إدارة المخاطر جزءاً مهماً من مهام الإدارة" (الخولي، 2015، ص:34)، هذا وقد تنامت أهمية إدارة المخاطر المصرفية بشكل كبير بعد الأزمات المالية العديدة التي حدثت في العالم، فقد دفعت الأزمات السلطات الرقابية والدولية للعمل للوصول إلى نظام إدارة المخاطر المصرفية، يكون هذا النظام بهيكلية جيدة وتتبع أهمية ذلك من أن المخاطر تزداد عبر الزمن في الأموال التي تديرها المصارف، وبالتالي فهي تساعد في تكوين رؤية مستقبلية واضحة تُحَدَّد من خلالها خطة العمل(الشمري، واللات، 2008). وفيما يتعلق بأهداف إدارة المخاطر المصرفية فهي تصب نحو صالح المصرف بالمحافظة على أصوله وحمايته من الخسائر التي يمكن أن تتعرض لها خلال تقديمه للخدمة المصرفية لعملائه والمحافظة على جودة أدائه بكفاءة وفعالية وذلك من خلال تحقيق ما يلي (الخولي، 2015):

- المحافظة على الأصول الموجودة لدى المصرف لحماية مصالح المستثمرين ولحماية أموال المودعين وحقوق الدائنين.
- إحكام الرقابة والسيطرة على المخاطر في الأنشطة أو الأعمال التي ترتبط بالأوراق المالية والتسهيلات الائتمانية وغيرها من أدوات الاستثمار، حيث تتعرض هذه الاستثمارات لعدة مخاطر وهذه الاستثمارات هي مصدر أرباح المصرف.
- تحديد العلاج النوعي لكل نوع من أنواع المخاطر وعلى جميع مستوياتها، بحيث يكون هذا العلاج فعالاً لحل المشكلة وليس يعمل على تأجيلها فحسب.
- العمل على الحد من الخسائر وتقليلها إلى أدنى حد ممكن وتأمينها من خلال الرقابة الفورية أو من خلال تحويلها إلى جهات خارجية، وممكن تنفيذ ذلك عن طريق التخلص من هذه الأصول المرتبطة بالخسائر.
- إعداد الدراسات قبل الخسائر وبعدها وذلك بغرض منع أو تقليل الخسائر المحتملة، مع تحديد أية مخاطر يتعين السيطرة عليها واستخدام الأدوات التي تسهم في عدم حدوثها، أو تكرار مثل هذه المخاطر فليس من الحكمة أن يتعرض المصرف لنفس نوع الخسارة مرتين، فإن وقعت خسارة يجب على المصرف دراستها وتحليلها لمنع تكرارها في المستقبل.
- حماية الاستثمارات وذلك من خلال حماية قدرتها الدائمة على توليد الأرباح رغم أي خسائر عارضة قد تتعرض لها هذه الاستثمارات.
- إن إدارة المخاطر والتخطيط لاستمرارية العمل هما عمليتان مرتبطتان ولا يجوز فصلهما، حيث إن عملية إدارة المخاطر توفر الكثير من المدخلات لعملية التخطيط لاستمرارية العمل.
- تضع إدارة المخاطر تقارير دورية بشأن حجم المخاطر التي يتعرض لها الاستثمار، ومنه يمكن القول إن كل أهداف إدارة المخاطر تندرج تحت عملية البحث عن جميع المخاطر ودراستها وتحديد آثارها وطرق السيطرة عليها، والعمل على اتخاذ طرق جديدة فاعلة ومناسبة للتخفيض منها وحلها ومعالجتها وتقوم إدارة المخاطر برفع تقاريرها إلى لجنة المخاطر.

ثانياً: مخاطر الائتمان CREDIT RISK:

تعرف مخاطر الائتمان بأنها " الخسائر المحتملة والناجمة عن عدم وفاء العميل بالتزاماته أمام المصرف في المواعيد المحددة بسبب ظروف عامة سياسية أو اقتصادية أو ظروف خاصة به ويعبر عنها مصرفياً بمخاطر التعثر Default Risk" (حشاد، 2005، 22).

وفي هذا السياق حدد نجار (2014)، ثلاثة أنواع من مخاطر الائتمان:

1- مخاطر عدم التسديد: وهو الخطر الناتج عن عدم قدرة المقترض أو عجزه على تسديد جزء من الدين أو كله والفوائد المرتبطة به إما بسبب عدم كفاءة الإدارة أو عدم نزاهة المدين في تعامله مع الدائن، أو لأنه فقد القدرة على الوفاء عند حلول تاريخ الاستحقاق إما لتوقفه عن السدد (عسر مالي فني) أو إفلاسه (عسر مالي حقيقي)، لذلك يعرف خطر القرض من هذه الزاوية بأنه التدهور التدريجي للوضعية المالية للمقترض .

2- مخاطر تجميد الموارد: هو ذلك الخطر الذي يواجها المصرف عندما تتجمد موارده وتنخفض سيولة أصوله، ويشكل تجميد أموال المصرف خطراً عليه لأن نقص السيولة قد يؤدي إلى إغلاقه إذا ما أقدم المودعون على المطالبة بأموالهم دفعة واحدة، وينتج خطر التجميد عن وقوع خطر عدم التسديد بالدرجة الأولى بالإضافة إلى أسباب أخرى أهمها: عدم احترام قواعد التوازن المالي الأدنى للميزانية، بمعنى منح المصرف قروضاً طيلة الأجل مقابل ودائع جارية (تحت الطلب) ومنح المؤسسات العامة ائتمان على المكشوف .

كما أشار Koch & Scott (2003, p122) إلى أن هناك مجموعة من العوامل التي ينشأ عنها مخاطر الائتمان تتمثل فيما يلي:

1- المصرف الذي يقرض في مناطق محددة أو التركيزات الائتمانية .

2- نقص عمليات تنويع المحفظة الائتمانية .

3- المصارف التي تواجه نمواً في محافظها الائتمانية تواجه مخاطر عالية .

4- التحليل الائتماني ومراجعة الإجراءات أقل صرامة.

أما فيما يتعلق بتقويم مخاطر الائتمان فيرى عثمان (2008)، بأن البنوك تقوّم مخاطرها المخاطر من خلال توجيه أسئلة أساسية وهي :

1- ما معدل الخسائر التاريخية لكل من القروض والاستثمارات؟

2- ما الخسائر المتوقعة في المستقبل؟

3- كيف يتحضر المصرف لمواجه الخسائر؟

وفي السياق ذاته يشير عثمان (13:2008) إلى مخففات مخاطر الائتمان بأنها تضمن تحقيقاً مستمراً في مجال إجراءات إدارة مخاطر الإقراض، وتؤخذ بعين الاعتبار عن احتساب متطلبات رأس المال Capital Charge كون استخدام المصرف لهذه المخففات تمكنه من الحصول على مكافأة في مجال متطلبات رأس المال،

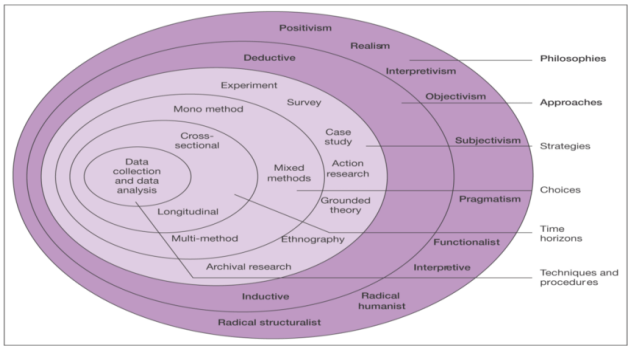
وتشمل الضمانات، والكفالات، والمشتقات الائتمانية، وتسوية الالتزامات المشتركة في الميزانية على أساس صافي.

7. تصميم الدراسة:

تبدأ عملية تصميم الدراسة من المنظور الفلسفي الذي تتبعه الدراسة ومن ثم تحديد المنهج أو المدخل والاستراتيجية المناسبة للدراسة، ومن ثم عملية الاختيار المنهجي، وصولاً إلى الأفق الزمني[1] للدراسة (دراسة حالة مقطعية أو دراسة حالة طولية)، وأخيراً تحديد الأساليب والإجراءات ومصادر جمع البيانات وكيفية جمعها وتحليلها وهذا ما يتبناه نموذج بصلة البحث.

وعليه ستُصَمَّم الدراسة وفقا لما أشار إليه Saunders., et al (2007)، وذلك طبقاً لنموذج بصلة البحث الموضح أدناه:

الشكل رقم (1) نموذج البصلة البحثية (The research onion)



المصدر: (Saunders., et al, 2007:p101)

8. منهجية الدراسة:

تحاول هذه الدراسة التعرف على تقويم و مخاطر الائتمان وتخفيفها بالمصارف التجارية الليبية، واستخدمت مدخل دراسة حالات محدودة[2]، حُصِرَتْ بالمصارف التالية (مصرف الوحدة، ومصرف الجمهورية، ومصرف التجاري الوطني) كطريقة للبحث؛ للاعتقاد من جهة أن هذا المدخل يناسب موضوع الدراسة، ولتشجيع العديد من الباحثين على استخدام مدخل دراسة الحالة؛ نظراً لأهميته وتميزه عن العديد من مداخل البحث الأخرى، من بينها الاستبيان في فهم العديد من الظواهر، حيث يعرف (Yin،1994) دراسة الحالة: بأنها دراسة للظاهرة في سياقها الحقيقي، خاصة عند عدم وضوح الحدود بين الظاهرة ومحيطها، ويرى أن لدراسة الحالة القدرة على البحث في محيط المشكلة وقد يكون غير ممكن باستخدام الاستبيان، ويضيف (Tellis،1997) أن منهجية دراسة الحالة تعتبر مثالية عندما تكون هناك حاجة لدراسة الظاهرة بشكل عميق، وتصنف هذه الدراسة وفقاً للأفق الزمني بأنها دراسة حالة مقطعية (Cross Sestional Case Study) لأنها أجريت خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً، كما أن هذا الأفق مفضل للعديد من الباحثين، وحسب تصنيفات دراسات الحالة التي أشار إليها (Scapens,1990:101)، فإنّ هذه الدراسة تصنف ضمن دراسات الحالة الاستكشافية Exploratory Case Studies ؛ لأنها تسعى إلى معرفة الكيفية التي يمكن من خلالها التعرف على تقويم مخاطر الائتمان وتخفيفها بالمصارف التجارية الليبية، وفيما يلي نبذة مختصرة عن المصارف[3] محل الدراسة:

مصرف الوحدة:

يقع مقر مصرف الوحدة في مدينة بنغازي، تأسس في شكل شركة مساهمة ليبية، نتيجة اتحاد خمسة مصارف، كانت تعمل آنذاك وهي مصرف شمال إفريقيا، ومصرف القافلة الأهلي، ومصرف النهضة، والبنك التجاري، والشركة العربية المصرفية الإفريقية، وذلك بموجب القانون رقم (153) لسنة 1970، بشان تأميم الحصص الأجنبية الصادر بتاريخ 1970/12/22. وحدد رأس مال المصرف المكتتب فيه (108,000,000دينار ليبي)، يملك صندوق التنمية الاقتصادية منه نسبة 54.1% من الأسهم ويمتلك القطاع الخاص 26.9%، ويمتلك الشريك الاستراتيجي البنك العربي الأردني 19%، ويبلغ عدد فروعه 76 فرعاً ووكالة في جميع مدي وقري ليبيا.

مصرف الجمهورية:

خلال مدة الإدارة العسكرية التي حكمت ليبيا افتتح البنك البريطاني باركليز، أول فرع في طرابلس في 15 ابريل 1943 وفي بنغازي افتتح أول فرع في 15 يوليو من العام نفسه، واقتصرت خدمته خلال تلك الفترة على حفظ الودائع دون فوائد إلى جانب إدارة حسابات الأفراد، ومنح القروض الزراعية، وفي 13 نوفمبر 1969 صدر قرار بتغيير أسماء المصارف العاملة في ليبيا إلى أسماء عربية، وبتاريخ 2008/4/10 صدر عن مصرف ليبيا المركزي، بدمج مصرفي الجمهورية والأمة في مصرف واحد تحت اسم الجمهورية بميزانية بلغت 20 مليار دينار ليبي ليصبح أكبر المصارف الليبية حيث بلغ عدد فروعه 146 فرعاً ووكالة.

المصرف التجاري الوطني:

تأسس المصرف التجاري الوطني شركةً ليبية مساهمة برأس مال قدره 500 مليون دينار ليبي بموجب أحكام القانون رقم 153 لسنة 1970 الصادر بتاريخ 1970/12/22 ومنذ تأسيسه بلغ فروع المصرف أكثر من 69 فرعاً بعد أن حقق نمواً قياسياً في حجم أصوله التي بلغت عام 2017 أكثر من 22.5 مليار دينار ليبي، وبلغ صافي الربح لعام 2017 حوالي 100 مليون دينار بزيادة 19% مقارنة بعام 2016 وتقع إدارته العامة بمدينة البيضاء.

واعتمدت الدراسة في تجميع بياناتها على المقابلات الشخصية[4] من المصارف المشاركة بالدراسة، ويرى (Brownell، 1995) أن المقابلة الشخصية أهم مصدر للبيانات للباحثين الذين يستخدمون مدخل دراسة الحالة، وقد قسمها إلى نوعين: الأول يعتمد على أسئلة معدة مسبقاً، بينما يعتمد الثاني على أسئلة تبرز في أثناء المقابلة، وقد أجرت الدراسة (15) مقابلة مع مسؤولين بإدارات الائتمان والمخاطر في المصارف محل الدراسة بحيث اعتمد الباحثون على النوع الأول الذي يعتمد على الأسئلة المعدة مسبقاً والذي يصنف ضمن المقابلات المغلقة، أما أسلوب المقابلات فيُعَدّ من ضمن المقابلات شبة المنظمة.

جُمِعَت البيانات وفقاً للأسئلة المشار إليها في الدراسات ذات العلاقة بموضوع الدراسة، حيث صِيغَتْ مجموعة من الأسئلة التي طُرِحَت على المشاركين، بحيث استُفْسِرَ عن وجود هذه الإجراءات من عدمه بالمصرف[5]، كما أعتمد الباحثون على الإحصاء الوصفي (Descriptive Analysis) لتحليل بيانات الدراسة.

1 الأفق الزمني في دراسات الحالة يمكن أن يكون دارسة حالة طولية وتجري علة مجار فترات زمنية طويلة قد تصل في بعض الحالات إلى 5 سنوات وكحد أدني 6 أشهر وهي تستغرق وقتاً وجهداً من الباحثين وعليه لا يمكن القيام بها دون الحصول تمويل أو دعم من جهات مهتمة بالبحث العلمي، أما دراسة الحالة المقطعية فتجري في حدود فترة زمنية معينة قصيرة نسبياً من شهر إلى 3 أشهر وفي نوع مفضل للعديد من الباحثين (Scapens,1990).

2 قد أوضح الدرويش وآخرون، (2005) أن دراسة الحالات المحدودة هي تحقيق تفصيلي، وذلك عن طريق جمع البيانات المتعلقة بمنظمة أو مجموعة منظمات او فرد أو مجموعة أفراد، وذلك خلال فترة زمنية محددة وتحليل شامل للبيئة التي توجد بها الحالة، كما يشير الباحثان إلى أن دراسة كلا من الكزة والنخاط (2009)، والفضلي والمسماري، 2016(2016) قد استخدمت مدخل دراسة حالات محدودة، والتي أجريت في البيئة الليبية.

3 حسب الموقع الرسمية للمصارف المشاركة في الدراسة على شبكة المعلومات العالمية (الانترنت).

4 أجريت المقابلات مع مسؤولين بإدارات الائتمان والمخاطر وقد أُجريت (15) مقابلة بحيث استغرقت كل مقابلة حدود (15) دقيقة، مع بداية كل مقابلة شُرِحَ بشكل سريع الهدف من إجراء الدراسة وتُؤَكِدَ على أن الإجابات المتحصل عليها من المشاركين سوف تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

5 أُعْطِيَ رقم (1) في حالة الإجابة بنعم ورقم (0) في حالة الإجابة بـ لا، هذه الطريقة استُخْدِمَتْ في العديد من الدراسات.

توصيف البيانات الديموغرافية للمشاركين في الدراسة:

جدول (1) يوضح توصيف البيانات الديموغرافية للمشاركين في الدراسة

البيان	مصرف الوحدة	مصرف الجمهورية	مصرف التجاري الوطني	المجموع
المؤهل	(2) ماجستير + (3) بكالوريوس	(3) ماجستير +(2) بكالوريوس	(5) بكالوريوس	15
التخصص	(4) محاسبة + (1) تمويل	(1) اقتصاد+ (3) محاسبة+ 1(تمويل)	(3) محاسبة + (2) تمويل	15
سنوات الخبرة	(5) أكثر من عشر سنوات	(5) أكثر من عشر سنوات	(5) أكثر من عشر سنوات	15

أولا: تحليل البيانات المتعلقة ببنود تقويم مخاطر الائتمان :

أحتوى هذا النوع على عدد (8) أسئلة متعلقة بتقويم مخاطر الائتمان وتحليلها، والجدول رقم (2) يوضح بنود تقويم مخاطر الائتمان بالمصارف المشاركة في الدارسة.

جدول (2) يوضح تحليل البيانات المتعلقة بنود تقويم وتحليل مخاطر الائتمان

ت	بنود تقويم وتحليل مخاطر الائتمان	أسماء المصارف المشاركة في الدراسة			
		مصرف الوحدة	مصرف الجمهورية	مصرف التجاري الوطني	المجموع
1	يُقوّم المصرف احتماليه حدوث مخاطر ائتمان.	1	1	1	3
2	يُقوّم المصرف أخلاقيات العميل وسمعته.	1	1	1	3
3	يُقوّم المصرف مقدرة العميل على السداد.	1	1	1	3
4	يُقوّم المصرف قبل منح الائتمان حجم رأس مال العميل ونسبة مديونيته.	1	1	1	3
5	يُقوّم المصرف الضمانات قبل منح الائتمان	1	1	1	3
6	يراعي المصرف الظروف الاقتصادية في حالة النمو والركود الاقتصادي وذلك بوضع استراتيجيات خاصة بالتوسع وتقليل حجم القروض التي يمنحها المصرف.	1	0	0	1
7	تتولى لجنة إدارة المخاطر بالمصرف مراجعة إجراءات المخاطر من حيث قياسها ومتابعتها.	0	0	0	0
8	تتولي إدارة المخاطر بالمصرف رسم سياسات إدارة المخاطر.	1	1	1	3
	المجموع	**7**	**6**	**6**	**19**
	نسبة تقويم المخاطر بالمصارف	**%87.5**	**%75**	**%75**	**%79**

من الجدول أعلاه، تشير نتائج تحليل المقابلات الشخصية بأن نسبة تقويم المخاطر بالمصارف ككل بلغت 79%، أما على مستوى كل مصرف فقد كانت النسب على النحو التالي (مصرف الوحدة بنسبه 87 %، والمصرف التجاري الوطني ومصرف الجمهورية بنفس النسبة 75%).

كما تبين من خلال تحليل البيانات أن جميع المصارف المشاركة بالدراسة تشترك مع بعض في النقطة رقم 7 بأن لجنة إدارة المخاطر لا تتولى مراجعة إجراءات المخاطر من حيث القياس والمتابعة، وأن المصرف الوحيد الذي يقوم بمراعاة الظروف الاقتصادية في حالة الركود والنمو الاقتصادي ووضع استراتيجيات خاصة بالتوسع وتقليل حجم القروض هو مصرف الوحدة فقط من بين المصارف الثلاثة قيد الدراسة.

ثانياً: تحليل البيانات المتعلقة ببنود تخفيف مخاطر الائتمان :

احتوى هذا النوع على عدد (7) أسئلة تتعلق بتخفيف مخاطر الائتمان، والجدول رقم (3) يوضح بنود تخفيف مخاطر الائتمان بالمصارف المشاركة في الدارسة.

جدول (3) يوضح تحليل البيانات المتعلقة بنود تخفيف مخاطر الائتمان

ت	بنود تقويم مخاطر الائتمان وتحليلها	أسماء المصارف المشاركة في الدراسة			
		مصرف الوحدة	مصرف الجمهورية	مصرف التجاري الوطني	المجموع
1	يطبق المصرف اتفاقية بازل 3 في إدارة الائتمان	0	0	0	0
2	تستخدم إدارة الائتمان الأساليب الكمية لتحليل حجم مخاطر الائتمان وتقويمها.	0	0	0	0
3	تستخدم إدارة الائتمان طرق التحليل النوعي في تقويم مخاطر الائتمان.	0	0	0	0
4	يوجد لدى إدارة الائتمان قاعدة بيانات خاصة بالمقترضين.	1	1	0	2
5	تستخدم إدارة الائتمان اختبارات الضغط (اختبارات الجهد) المتعلقة بمخاطر الائتمان.	0	0	0	0
6	تتبنى إدارة الائتمان بالمصرف برامج تدريبية في مجال إدارة مخاطر الائتمان وتؤكد توظيف أشخاص مؤهلين في إدارة الائتمان.	1	1	1	3
7	يوجد لدى إدارة الائتمان دليل لإدارة المخاطر.	0	0	0	0
	المجموع	**2**	**2**	**1**	**5**
	نسبة تخفيف المخاطر بالمصارف	**%29**	**%29**	**%14**	**%24**

من الجدول السابق، أوضحت نتائج تحليل المقابلات المتعلقة ببنود تخفيف المخاطر بالمصارف، بأن النسبة الكلية لتخفيف المخاطر على مستوى جميع المصارف المشاركة في الدراسة بلغت 24%، أما فيما يخص النسبة لكل مصرف، فقد كانت على النحو التالي؛ (29% مصرف الوحدة، 29%مصرف الجمهورية،14% المصرف التجاري الوطني).

9. النتائج والتوصيات :

أشارت نتائج الدراسة إلى أنّ المصارف المشاركة في الدراسة تقوّم المخاطر حيث بلغت نسبتها 79%، للمصارف ككل، في حين بلغت نسبة قيام المصارف بتخفيف المخاطر 24% للمصارف ككل؛ مما يعطي انطباعاً بأن المصارف غير قادرة على تخفيف مخاطر الائتمان بل تقوم فقط بعملية تقويم مخاطرها وتحليلها؛ ويمكن إرجاع هذا السبب إلى أن عملية تخفيف المخاطر تحتاج إلى الكثير من الخطط والبرامج والأساليب الكمية التي ليست متوافرة حتى الآن في إدارات المخاطر والائتمان .

عليه، يمكن القول بأن الدراسة قد وفرت دليلاً علمياً، بأن المصارف ليس لها دور في تخفيف مخاطر الائتمان ويقتصر دورها فقط على عملة تقويم مخاطر الائتمان فقط وتحليلها .

وتوصي الدراسة بضرورة الاهتمام بعملية تخفيف المخاطر والعمل على توفير متطلباتها من قبل المصارف، وإجراء المزيد من الدراسات والأبحاث حول تقويم مخاطر الائتمان وتخفيفها، باستخدام منهجيات وطرق جمع بيانات أخرى قد تُسهم في زيادة المعرفة حول هذا الموضوع.

10. قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

1. أبو عبيد، جمال (2003)، إدارة القروض المصرفية غير العاملة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية .
2. أبو كمال، ميرفت علي (2007)، " الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً لمعايير بازل (2) – دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين "، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.
3. البقار، مصطفي سالم، عبد المجيد، محمد قاسم، عبد الكريم، إبراهيم محمد (2018)، دراسة مدى تطبيق عناصر منح الائتمان الخمسة 5 Csفي المصارف التجارية في ليبيا، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد الثالث .
4. الجبري، على عبد الله أحمد (2013)، قياس وتفسير العلاقة بين إدارة المخاطر المصرفية وممارسات إدارة الأرباح، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس .
5. الخولي، شادي سلامة (2015)، "إدارة مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية وفقاً للمقررات لجنة بازل – دراسة تطبيقية على البنوك المحلية العاملة في فلسطين"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة الجامعة الإسلامية، غزة.
6. الدرويش، بشير محمد؛ غنية، المهدي الطاهر؛ وشلابي، البهلول عمر(2005)، البحث العلمي في العلوم الإدارية والمالية، الأسس والمفاهيم والنماذج، (منشورات المكتب الوطني للبحث والتطوير، طرابلس، ليبيا).
7. الزبيدي، حمزة محمود (2002)، " إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني "، الأردن، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

8. الشمري، ناظم محمد؛ اللات، عبد الفتاح زهير ،2008 م، " الصيرفة الإلكترونية الأدوات والتطبيقات ومعيقات التوسع"، دار للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.

9. الطاهر، الفاتح الشريف يوسف؛ محمدين، نور الهدى (2013)، " الترميز الائتماني ودوره في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي في السودان "، عمادة البحث العلمي، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد (1).

10. الفضلي، خالد زيدان؛ المسماري، إيهاب حمزة(2016)، معوقات تطبيق المحاسبة البيئية، دراسة استكشافية على الشركات التابعة للمؤسسة الوطنية للنفط، منشورات المؤتمر العلمي الرابع للبيئية والتنمية المستدامة بالمناطق الجافة وشبة الجافة، إجدابيا، ليبيا .

11. الفواز، تركي محجم؛ داوود، حسام علي؛ عربيات، ياسر أحمد (2016)، " إدارة المخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في الأردن "، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد (12)، العدد (2)، عمان، الأردن.

12. الكزة، عبد السلام أحمد؛ النخاط، خالد عبد الواحد(2009)، سياسة تشجيع وتنظيم شركات القطاع الخاص ومشاكل تطبيقها، دراسة انتقادية لواقع قطاع المقاولات في مدينة بنغازي، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة، م28.

13. حشاد، نبيل (2005)، "دليلك الى إدارة المخاطر المصرفية، موسوعة بازل II، اتحاد المصارف العربية الجزء الثاني .

14. ثمان، محمد داوود (2008)، " أثر مخففات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك – دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الأردنية باستخدام معادلة" Tobin's Q ، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.

15. قاسم، زينب عبد الحفيظ أحمد (2017)، إطار مقترح للإفصاح عن المخاطر الائتمانية وانعكاسات ذلك على جودة التقارير المالية للبنوك، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس .

16. نجا، حياة (2014)، " إدارة المخاطر المصرفية وفقاً لاتفاقيات بازل، دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، الجزائر.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Brownell, P. (1995). Research methods in management accounting. Coopers and Lybrand and Accounting Association of Australia and New Zealand.

2. Gizaw, M., Kebede, M., & Selvaraj, S. (2015). The impact of credit risk on profitability performance of commercial banks in Ethiopia. African journal of business management, 9(2), 59-66.

3. Koch, T.W & Scott, M.S.(2003), "Bank Management, Analyzing Bank Performance,"5th Ed., Mc Graw-Hill, New York.

4. Saunders. M., P. Lewis & A. Thornhill. (2007), Research Methods for Business Students, Edinburgh, and Person Education Limited.

5. Scapens, R.W. (1990), Researching Management Accounting Practice: The role of case study method. The British Accounting Review,22(3)pp259-281

6. Tellis, W. (1997).Application of a case study methodology. The qualitative report, 3(3), P 1-19.

7. Yin, R. K. (1994). Case study research and applications: Design and methods. Sage publications.Inc, California.